كلمة
الدكتور أحمد محمد علي
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في منتدى الاستثمار

"تونس الجديدة: نحو استراتيجية جديدة ومستدامة للاستثمار"

تونس – الجمهورية التونسية
13 – 14 يونيو 2013م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

معالي رئيس الحكومة التونسية،

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة رؤساء وقيادات المؤسسات التونسية والدولية والإقليمية،

أصحاب الفضيلة العلماء والخبراء والمستشارين،

أيها الإخوة والأخوات،

أيها الحفل الكريم:

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته،

إنَّه لَمِن دواعي سُروري أن أتحدث في هذا الجمع الكريم باسم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مرحبا بكل الحاضرين الذين لبوا الدعوة من أجل المشاركة ودعم كل الجهود الرامية إلى نمو وازدهار الاقتصاد

التونسي. واسمحوا لي بداية أن أُعربَ عن جزيلِ الشُّكْرِ لرئيس وحكومة وشعب هذا البلد العزيز على عزيمتهم في مجابهة التحديات وتخطي الصعاب في سبيل الرقي والازدهار. والشكر موصول إلى الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA) على تنظيم منتدى تونس للاستثمار، وإلى الحكومة التونسية على دعوة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة فيه. كما أشكر الوكالة على تعاونها وعلى التنسيق من أجل تنظيم منتدى شراكة دوفيل للاستثمار، بالتزامن مع منتدى تونس للاستثمار، سائلا الله العلي القدير لهذين الحدثين النجاح لما يحملانه من أهداف مشتركة تسعى إلى النهوض بالاستثمار في تونس.

إن البنك الإسلامي للتنمية يعبر عن دعمه الكبير لهذا المنتدى الذي يتوافق في أهدافه مع الجهود التي يسعى البنك من خلالها إلى المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في دوله الأعضاء. وفي هذا الإطار، تجدر

الإشارة إلى الدور الفعال الذي يلعبه البنك في نطاق شراكة دوفيل التي أطلقتها مجموعة الثمانية في عام 2011م ، والتي يتولى البنك أعمال أمانتها خلال العام الحالي.

أيها الإخوة والأخوات

لقد شملت الأولويات التي قامت عليها شراكة دوفيل ضمان الاستقرار وخلق فرص التشغيل، والمشاركة والحوكمة وكذلك الاندماج. ومن هذا المنطلق، فإن تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي يمثل في نفس الوقت الهدف والوسيلة التي من خلالها يمكن للاقتصادات التي شهدت بعض الصعوبات أن تستعيد عافيتها، وأن تؤسس إلى نمو شامل ومستدام. ومن هنا كانت أول الخطوات التي اتخذتها شراكة دوفيل كدعم المبادرات القائمة من أجل تشجيع الاستثمار في هذه الدول، وكذلك إنشاء بعض الصناديق الرامية إلى تمويل المشاريع وإلى تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وعبر هذه الخطوات المختلفة،

تتطلع شراكة دوفيل إلى أن تزداد الاستثمارات الوافدة على تونس من دول مجموعة الثمانية وتركيا ومن دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة لهذه الشراكة.

أيها الإخوة الحضور

لا تزال التحديات التي تواجه دولنا الأعضاء تزداد وتتنوع بتنوع المصاعب التي يواجهها العالم بأسره على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالتزامن مع ما تفرضه الظروف الحالية من عوائق ومصاعب جمة، اختلفت الآراء والرؤى حول طبيعة الحلول والآليات التي يستدعيها الوقت الراهن من أجل المضي نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وبالرغم من ذلك، فإنه أصبح من المعلوم لدى الجميع أنه لا مناص من تضافر كل الجهود الممكنة من أجل مراجعة الاستراتيجيات السابقة ثم السعي إلى وضع منظومة تنموية جديدة تكون رفاهة الإنسان وكرامته شعارها الأول وهدفها الأسمى.

لقد أثبتت الأحداث المتسارعة الأخيرة أننا في أمس الحاجة إلى تعميق التشاور والحوار حول القضايا التنموية المختلفة بهدف بلورة مواقف منسقة تجاه الأوضاع الراهنة التي قد تعجز عن مجابهتها أي دولة منفردة. ولعل من أهم ما يصبو إليه هذا المنتدى الذي يجمع ثلة من خيرة الاختصاصيين وأصحاب الخبرة هو تنسيق الجهود من أجل دعم الخطوات الهامة التي اتخذتها الجمهورية التونسية في مجال تشجيع وتدفق الاستثمار.

أصحاب المعالي ، أيها الإخوة الكرام

لقد أثبتت لنا التجارب أنه يجب ألا نقف عند المؤشرات الإحصائية فحسب. بل يتوجب التأمل في ما تحتويه الاقتصاديات من بوادر تبعث على الأمل وتشجع على استغلال الموارد المتاحة فيها. ومن هذا المنطلق، فإنني أدعو المستثمرين إلى النظر والتمحيص في ما تحتويه تونس من موارد بشرية هائلة جعلت من هذا البلد الصغير بحجمه

يشـع بمـا أنتجـه أهلـه في شـتى منـاطق العـالم وفي مختلـف المجـالات. واسمحوا لي هنا أن أستدل ببعض المؤشرات التي تبرهن على أن تونس تزخر بالموارد والطاقات التي تشجع على الاستثمار وتنمية رأس المال فيها.

أولا: كمـا تعلمـون، أعلـن الشـهر الماضـي عـن فـوز ثلاثـة شـبان مـن تونس بالجـائزة العالميـة للابتكـار بمدينـة أفنيـون بفرنسـا[1]، وكـذلك خـبر فـوز إحـدى المعاهـد التونسية بالجـائزة العالميـة للرياضيات بمدينـة تولـوز الفرنسية. لقـد أكـدت الأحـداث مـا أشـارت إليـه معظـم التقـارير الـتي أبرزت قيمـة رأس المـال البشري الـذي كونته تونس على مـدى الأعـوام الماضية. ومن هنا كان من المنطقي أن تمثل تنمية القـدرات ورأس المـال البشري أحـد المجالات الهامـة في التعـاون بين البنـك الإسـلامي للتنميـة والجمهوريـة التونسية. وفي هـذا الإطـار مـثلا، وفي مجـال تطـوير وإعـادة

[1] **http://directinfo.webmanagercenter.com/2013/05/08/tunisie-trois-jeunes-de-sfax-remportent-les-3-premiers-prix-dun-concours-international/**

هيكلة التعليم العالي في تونس عبر تبادل الخبرات والمعارف مع ماليزيا، قام البنك بتمويل زيارة تعريفية لخمس إطارات عليا من منسوبي وزارة التعليم العالي إلى ماليزيا وذلك للاستفادة من تجربتها في مجال إصلاح التعليم العالي خلال الفترة من 11 – 19 مايو 2013م.

ثانيا: كنت قبل بضعة أشهر في زيارة إلى إحدى الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي شهدت اضطرابات جمة، والتقيت بأحد المقاولين التونسيين الذي تقوم مؤسسته بتنفيذ أحد المشاريع التي مولها البنك الإسلامي للتنمية في تلك الدولة، حيث أصر المقاول التونسي على مواصلة العمل في تنفيذ المشروع رغم كل المصاعب التي واجهها والتي دفعت مقاولين آخرين إلى الانسحاب من تلك الدولة. كما لايفوتني هنا التنويه بما قدمه ثلة من الأطباء التونسيين المنتمين إلى نادي البصر، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، في سبيل إعادة نور البصر إلى آلاف المرضى في الدول الإفريقية، حيث قامت منظمة

نـادي البصـر بتـونس بتنفيـذ مـا ينـاهز الـ 12205 عمليـة لإعـادة البصـر في عـدد مـن البلـدان الإفريقيـة جنـوب الصـحراء وذلـك ضـمن برنـامج البنـك : التحـالف لمكافحـة العمـى. والجـدير بالـذكر أنـه في نطاق التعاون بين تونس وليبيا وتبادل الخبرات بينهما قامت منظمة نادي البصر بذاتها بتمويل من البنك بتنفيذ حملة لمكافحة العمى في منطقـة أبـراي جنـوب غـرب طـرابلس، وقـد تم فحـص مـا ينـاهز الـ 1200 شخص خلال هذه الحملة وإعادة النظر إلى 200 شخص منهم.

كما يجدر التنويه بأنه برغم كل التحديات الأخيرة على الصعيدين الـداخلي والخـارجي وبـرغم حساسية الفـترة الانتقاليـة، لا تـزال تـونس تحتل المراتب الأولى في العالم العربي وإفريقيا من حيث مؤشرات تنفيذ المشـاريع. ويمكـن الاسـتدلال في ذلـك بتقرير تنفيـذ الأعمـال الصـادر

عن البنك الدولي لعام 2012م [2] (Doing Business 2012 – Arab World) الذي يشير إلى أن تونس تتمتع بمناخ استثماري خصب من حيث السهولة ، والتكاليف المادية والإجرائية اللازمة لبعث المشاريع، ومن حيث توفر البنية الأساسية كالكهرباء اللازمة للاستثمار، وخاصة كذلك من حيث حماية المستثمرين.

أيها الإخوة الكرام

لا يمكن المرور هنا دون التذكير بأهمية البعد المغاربي كواحد من أهم العناصر الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي مقابل التحديات الكبرى التي تواجه بنفس الحدة كل دول المنطقة، يشير بعض الكتاب إلى أن عدم الاندماج وعدم تفعيل اتحاد المغرب العربي يضيع على هذه الدول فرصة تحقيق 2% إضافية في نسبة النمو. كما تشير تقديرات البنك الإفريقي للتنمية (2012م) إلى أن اندماج دول

[2] **http://www.doingbusiness.org/reports/~/media/GIAWB/Doing%20Business/Documents/Profiles/Regional/DB2012/DB12-Arab-World.pdf**

المغرب العربي قد يزيد من التجارة في القطاع الفلاحي بنسبة 45%، وفي باقي القطاعات بنسبة 20%، كما أنه قد يزيد الاستثمارات الخارجية بنسبة 34%. وعليه فإن اندماج دول المغرب العربي يعد الخيار الاستراتيجي الأنجع في هذه المرحلة الانتقالية نحو اقتصادات أكثر نجاعة وأكثر نموا. وتعد الجهود التي بذلتها دول المنطقة مؤخرا خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الاندماج.

أيها الحفل الكريم

حيث كانت تونس من الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية في عام 1974م، حرص البنك الإسلامي للتنمية على إنشاء علاقة متميزة مع الجمهورية التونسية، حيث بلغ حجم التمويلات التي وافقت عليها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى حد الآن حوالي الـ3,5 مليار دولار أمريكي. وإدراكا منه بالدور المناط به في الظروف الراهنة، قام البنك الإسلامي للتنمية بجهد المقل لتقديم الدعم اللازم

لدولـه الأعضـاء المتـأثرة بالأزمـة الأخـيرة وفي مقـدمتها الجمهوريـة التونسية. وسعيا من مجموعة البنك إلى مواصلة وتعزيز التعاون مع الجمهورية التونسية، فإنها تؤكد على عزم كل مؤسساتها على بذل كل ما تستطيع من أجل تقديم الدعم اللازم لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس، مستبشرة في ذلك باهتمام الحكومة التونسية بالفرص التنموية التي يتيحها الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية. وتجسيدا لهذا الدعم، لقد سعدت اليوم بتوقيع استراتيجية الشراكة بين الجمهورية التونسية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع معالي وزير التنمية والتعاون الدولي وبرعاية كريمة من معالي رئيس الحكومة التونسية. وتعتمد استراتيجية الشراكة التي تمتد على الفترة 2013 – 2015م على ثلاثة محوار أساسية هي: **المساهمة في تقليص التفاوت الجهوي ، ودعم التكامل الإقليمي مع دول المغرب العربي، وتشجيع النقل المعرفي مع الدول الأعضاء من خلال**

برنامج الرابط العكسي. ورغم تنوعها، فإن جميع هذه المحاور **تركز على خلق الوظائف كهدف موحد لمختلف تدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال هذه الفترة، وبمبلغ يفوق الـ 1.2 مليار دولار أمريكي.**

أيها الإخوة الحضور

لا أملك في ختام هذه الكلمة إلا أن أجدد شكري وامتناني لكل القائمين على تنظيم هذا المنتدى المهم، راجيا من الله العلي القدير أن يحقق أهدافه المرجوة وأن يسهم في تحقيق الرقي والازدهار للشعب التونسي العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.